

قياس وتحليل العلاقة بين الإيرادات الكمركية والاستيرادات الزراعية للمدة (2003 – 2021)

سمير عبد شمران محسن / الباحث / Samerabd575@uomustansiriyah.edu.iq

أ.د. رعد عيدان عبيد / الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد / idanraad@uomustansiriyah.edu.iq

P: ISSN : 1813-6729

E : ISSN : 2707-1359

<https://doi.org/10.31272/jae.i139.1079>

مقبول للنشر بتاريخ: 2023/6/4

تاريخ أستلام البحث : 2023/5/23

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل وقياس وتقدير العلاقة السببية بين الإيرادات الكمركية والاستيرادات الزراعية، ومدى الترابط بينهما بعلاقات سببية قد تكون باتجاه واحد أو باتجاهين (تغذية عكسية) وفق منطق النظرية الاقتصادية والتي تنص على وجود علاقة منطقية عكسية بين سياسة التعريف الكمركية والاستيرادات للسلع والخدمات الزراعية إذ كلما زاد فرض الضرائب الكمركية على السلع والخدمات المستوردة كلما قل الطلب عليها وبالتالي انخفاض حجم الاستيرادات منها وان هذا التأثير هو تأثير سلبي ومعنوي وقد تناولت هذه الدراسة ثلاثة مباحث خصص المبحث الأول لتعريف السياسة الكمركية في العراق وبيان أهميتها وأهدافها وخصائصها وأنواعها وأدواتها فيما تناول المبحث الثاني الإطار النظري للمفاهيم القياسية المستخدمة في تحليل السلاسل الزمنية، كما تم تخصيص المبحث الثالث لقياس وتحليل العلاقة بين السياسة الكمركية والاستيرادات الزراعية للمدة (2003 – 2021) لذلك جاء البحث بعدة نتائج أهمها تحقق فرضية البحث ومفادها وجود علاقة عكسية غير خطية طويلة الأجل بين الإيرادات الكمركية والاستيرادات الزراعية؛ إذ إن زيادة الإيرادات الكمركية والمتمثلة بزيادة الضريبة الكمركية بنسبة معينة سيخفض من الاستيرادات الزراعية بحوالي خمس تلك الزيادة في حين أن انخفاض الضريبة الكمركية بنسبة معينة سيزيد من الاستيرادات الزراعية بحوالي ربع تلك النسبة.

الكلمة المفتاحية :- الإيرادات الكمركية ، التعريف الكمركية ، الاستيرادات الزراعية .



مجلة الإدارة والاقتصاد

مجلد 48 العدد 139 / أيلول / 2023

الصفحات : 66 - 83

* بحث مستل من رسالة ماجستير .

المقدمة واهمية البحث :-

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً ويتميز بمجموعة من الخصائص التي تجعله يختلف عن باقي الاقتصادات ، لكونه من الدول ذات المورد الريعي الواحد (النفط) ، مما انعكس على تعميق حالة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وتفشي البطالة المقنعة، وتدهور القطاع الزراعي وتراجعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي . لذا لابد من دراسة العلاقة بين التوسع المالي الذي تؤديه الإيرادات الكمركية وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي. وما بين توسيع الانتاج المحلي وخصوصاً الزراعي وحمايته من المنافسة الاجنبية ، وضمان الحصول على مستلزمات الانتاج المحلي من خلال الاعفاءات الضريبية والكمركية للصادرات المحلية والتقييد على البضائع والسلع التي تجتاز حدود البلد دخولاً من خلال الاستيرادات وترشيد بعض أنواع الاستهلاك وتقليص تدفق العملة الاجنبية الى خارج البلد ، وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي والاستقرار الاقتصادي .

مشكلة البحث :-

تكمن مشكلة البحث في ان كل توسع مالي كان وراءه زيادة مسبقة في الإيرادات العامة وطالما هذا التوسع يمول النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية . وتبني العراق سياسة الباب المفتوح في قطاع التجارة الخارجية، لذا تتبلور المشكلة هل هناك علاقة سببية بين التوسع المالي الناجم عن اتباع سياسة كمركية متصاعدة وبين انخفاض الاستيرادات الزراعية وهل هذه العلاقة باتجاه واحد ام اتجاهين . اي وجود تناقض واشكالية بين سياسة كمركية متشددة وامن غذائي هش.

اهداف البحث :-

1. دراسة وتقييم السياسة الكمركية التي تطبق على القطاع الزراعي من خلال الصادرات والاستيرادات الزراعية ومدى امكانية معالجة الاختلالات الهيكلية في الميزان التجاري الزراعي.
2. قياس وتحليل العلاقة بين السياسة الكمركية والاستيرادات الزراعية للعدة (2021 - 2003).

فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود علاقة تبادلية باتجاهين بين التوسع المالي الناجم عن زيادة الإيرادات الضريبية الكمركية من خلال اتباع سياسة كمركية مشددة او متصاعدة في العراق وما بين انخفاض الاستيرادات الزراعية .

منهجية البحث :-

يعتمد البحث على مجموعة من المناهج التي تتناسب مع اهداف الدراسة وتحقق الغرض منها حيث ستعتمد الدراسة على الاسلوب الاستنباطي والاساليب الاحصائية ومنها التحليل الوصفي والاستدلالي بأسلوب قياسي لتحليل العلاقة بين السياسة الكمركية والاستيرادات الزراعية للعدة (2021 - 2003).

حدود البحث :-

الحدود الزمانية : تضمنت الحدود الزمانية حالة الاقتصاد العراقي للعدة (2021 - 2003)

الحدود المكانية : تضمنت الحدود المكانية (العراق) حالة دراسية .

هيكلية وخطة البحث :-

من اجل البحث في تحقيق هدف الدراسة واثبات او نفي صحة الفرضية فقد تم توظيف البحث بأسلوب قياسي لتحليل العلاقة بين الضرائب الكمركية كمتغير مستقل والاستيرادات الزراعية كمتغير تابع وقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث حيث تناول المبحث الاول التطرق الى تعريف السياسة الكمركية وبيان اهميتها واهدافها وخصائصها وانواعها في العراق ، وتضمن المبحث الثاني الاطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة في هذا البحث فيما تضمن المبحث الثالث لتحليل العلاقة بين السياسة الكمركية والاستيرادات الزراعية للعدة (2021-2003).

المبحث الاول

السياسة الجمركية في العراق (الاهمية ، الاهداف ، الخصائص ، الادوات ، الانواع)

يمكن تعريف السياسة الجمركية بأنها مجموعة من الاجراءات التي تقوم بها الهيئة العامة للجمارك وموظفيها والتي تتعلق بحركة السلع المتاجرة الى داخل او خارج اراضي الدولة او ضمن الاقليم الجمركي بهدف تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية (1).

ويمكن اعتبار السياسة الجمركية بأنها نظام شامل يضمن العديد من الادوات التي تنفذها السلطات الحكومية عن قصد وهي تتكون من مختلف الاجراءات والاساليب والنظم والقوانين وهذه الادوات تستخدمها السلطات الحكومية لتحقيق اثار اقتصادية واجتماعية مرغوبة وتجنب اثار غير المرغوبة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لاهداف الدولة والمجتمع (2).

وهناك تعريف اخر للسياسة الجمركية بأنها مجموعة القوانين والانظمة والاجراءات التي تفرضها الدولة على البضائع التي تجتاز الحدود الرسمية للدولة دخولاً او خروجاً من اجل تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية معينة وان العنصر الاساسي للسياسة الجمركية هو التعريف الجمركي والتي هي مجموعة الرسوم المطبقة على الصادرات والواردات لدولة ما خلال مدة زمنية معينة وهذه الرسوم تختلف في معدلاتها بحسب نوع السلع المتاجرة (3). يمكن ملاحظة الجدول رقم (1) ادناه حيث يوضح التناسب بعد العام 2003، إذ ازدادت الصادرات من (20837700) مليون ديناراً عام 2004 ، الى (35718930) و (74559420) مليون ديناراً عامي 2006 و 2008 على التوالي بفعل الزيادة في اسعار النفط الخام . قابلتها زيادة في الاستيرادات من (24923691) مليون ديناراً عام 2004 الى (41530320) مليون ديناراً عام 2008 ، ثم انخفضت الصادرات عام 2009 الى (46129590) بتأثير الازمة المالية العالمية التي اثرت على سعر النفط العالمي الا انها عادت للزيادة بعدها الى (60563880) عام 2011 ، وبالرغم من انخفاض الصادرات عام 2009 الا ان الاستيرادات لم تنخفض بل على العكس ازدادت جزئياً عام 2009 الى (43766490) مليون ديناراً ، ثم الى (51380550) مليون ديناراً عام 2010 ، يعود ذلك الى عدة اسباب يتعلق الاول بالجانب المالي ، فعلى الرغم من انخفاض قيمة الصادرات الا ان الموازنة العامة لم تتأثر بالشكل الكبير نتيجة الاستعانة بالفوائض المالية لعام 2008 ، فضلاً عن ان الانخفاض في الموازنة تحملته الموازنة الاستثمارية اكثر من الموازنة التشغيلية ، اما الثاني هو اتجاه الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق عن طريق تقليل دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، حيث منح القطاع الخاص حرية الاستيراد ، اضافة الى اتساع عملية الاستيراد بالأجل وتحسن الوضع الامني ، بالتالي انفصلت العلاقة المباشرة بين مالية الدولة وحجم الاستيراد .

الجدول (1) التجارة الخارجية للعراق للعدة (2003-2021) مليون دينار

السنة	الإيرادات الجمركية (1)	الصادرات (2)	الاستيرادات (3)	الجمارك الجمركية % 3/1
2003	248	11795940	11773710	0.002
2004	81020	20837701	24923691	0.003
2005	118176	27725490	27532440	0.004
2006	219032	35718930	24443640	0.008
2007	229076	46316792	22880520	0.01
2008	376538	74559420	41530320	0.009
2009	388641	46129593	43766490	0.008
2010	239452	31722632	51380550	0.004
2011	396532	60563880	34433812	0.01
2012	243537	34498910	23479971	0.01

(1) عبد العزيز عبد الرحيم سيمان، اسس التبادل التجاري ، مؤسسة اروى للطباعة والتجارة العامة ، 2008،

(2) ايمان حسن محمود سوسة، مدى فعالية السياسة الجمركية المصرية في تحقيق اهداف المجتمع ، مجلة كلية التجارة للبحوث العالمية ، العدد الاول ، المجلد الخامس والخمسون ، جامعة الاسكندرية ، يناير 2018 ، ص2

(3) اشرف علي الصوص ، التجارة الدولية ، الاسس والتطبيقات ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن ، 2016 ، ص 691 .

**قياس وتحليل العلاقة بين الإيرادات الكمركية والاستيرادات الزراعية للعدة
(2021 - 2003)**

0.004	25411840	28431161	118176	2013
0.01	26547634	39018572	266852	2014
0.01	23880561	44223640	245907	2015
0.007	47130166	71223967	376538	2016
0.004	29026440	28625711	138423	2017
0.01	22336451	36438995	315082	2018
0.007	52770633	64113760	390766	2019
0.01	23758817	38722062	276055	2020
0.009	24855622	37658110	245311	2021

المصادر: الإيراد الكمركي: وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية. والبنك المركزي العراقي ، النشرات السنوية للأعوام (2003-2004-2008-2011-2021).

الجدار الكمركي : من عمل الباحث . عن طريق تقسيم أجمالي الإيراد الكمركي على اجمالي قيمة الاستيرادات. ويقصد بالجدار الكمركي هو احد طرق قياس الحماية الكمركية عن طريق تقسيم أجمالي الإيراد الكمركي على اجمالي قيمة الاستيرادات . والغرض منه اعطاء صورة عن الحماية المقدمة للسلع المحلية الوطنية . تعد هذه النسب منخفضة بشكل كبير اذ ما قورنت بالجدار الكمركي الغذائي في العراق في السبعينيات والثمانينيات والتي تراوحت بين (72.7%) عام 1970 و (65.2%) عام 1980⁽¹⁾ ، الا ان هذا الانخفاض جاء نتيجة الانخفاض في الإيراد الكمركي ، بسبب الاعتماد على رسم (5%) رسم اعادة اعمار العراق ، اضافة الى زيادة الاستيراد للسلع الغذائية الناتج عن عدم كفاية الانتاج المحلي لسد حاجة السوق المحلية حيث يستورد العراق حالياً ما يقارب (80%) من حاجته من السلع الغذائية⁽²⁾ ، وبالرغم من ذلك فإن هذه النسب المنخفضة تتلائم مع الاتجاه المحلي والعالمي لتحرير التجارة الخارجية ، كما يمكن عده انخفاضاً ايجابياً اذ ما اخذنا في نظر الاعتبار ان كثير من السلع المستوردة من الصعب انتاجها في العراق او ان ما ينتج منه غير كاف لتلبية الطلب عليه .

الجدول (2) الميزان التجاري العراقي للعدة (2003-2021) (مليون دولاراً)

السنوات	الصادرات	الواردات	الفائض/العجز
2003	9711	8443	1268
2004	17810	18107	-297
2005	23697	23532	165
2006	30529	22009	8520
2007	39587	19556	20031
2008	63726	35012	28714
2009	29430	41512	-12082
2010	51764	43915	7849
2011	79681	47803	31878
2012	94209	59006	35203
2013	51328	48010	3318
2014	86360	45736	40624
2015	51328	59349	-8021
2016	41298	58602	-17304
2017	57559	48010	9549
2018	85369	34208	51161
2019	89768	38766	18793
2020	86360	45736	40624
2021	81585	58138	23447

المصدر: وزارة التخطيط العراقية /الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية احصاء التجارة الخارجية نلاحظ من الجدول (2) اعلاه ان هيكل الميزان التجاري يتميز بوجود تركيز شبه مطلق في جانب الصادرات اذ تحل الصادرات للنفط الخام مايزيد عن نسبة (95%) كمعدل متوسط بينما لايشكل نشاط التصدير للسلع والخدمات الأخرى أي أهمية اقتصادية كمياً ونوعياً ، حيث اخذت الصادرات النفطية تتجه نحو التزايد ابتداءً من

(1) احمد سليمان ياسين الصفار، السياسة الضريبية في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 1983، ص328.

(2) خارطة طريق هيكلية الشركات المملوكة للدولة في العراق، الامم المتحدة، بغداد، 2010، ص53

عام 2004 وبواقع (17810) مليون دولاراً مقارنةً بعام 2003 الذي بلغ (9711) مليون دولاراً وذلك يعود لرفع الحضر عن صادرات العراق النفطية واستمرت تلك الزيادة طيلة السنوات اللاحقة نتيجة لتحسن الطاقة الانتاجية والتصديرية للنفط الى جانب ارتفاع اسعاره باستثناء عام 2009 وهو العام الذي شهد تفاقم اثار الازمة المالية العالمية اذ انخفضت الصادرات الى (29430) مليون دولاراً مقارنة بعام 2008 الذي بلغ (63729) مليون دولاراً وبعد ان بدأت اثار الازمة المالية بالانحسار عادت الصادرات الى الارتفاع خلال الاعوام اللاحقة ، لكنها انخفضت مجدداً عام 2015 بواقع (51328) مليون دولاراً مقارنة بعام 2014 الذي بلغ (86360) مليون دولاراً بسبب الازمة المركبة التي تعرض لها الاقتصاد (ازمة مالية عالمية وارهاف داعش) واستمرت بمعدلات منخفضة حتى عام 2018 اذ ارتفعت الى (85369) مليون دولاراً مقارنة بعام 2017 الذي بلغ (57559) مليون دولاراً واستمرت بالارتفاع حتى نهاية عام 2021 ، اما بالنسبة للاستيرادات فقد ارتفعت عام 2004 بشكل ملحوظ مقارنة بعام 2003 اذ قفزت الى (18107) مليون دولاراً وذلك بسبب دخول قرار رفع العقوبات الدولية حيز التنفيذ والذي اتاح دخول العديد من البضائع والمواد التي حرم منها السوق المحلية طيلة سنوات الحصار والحرب ، ويلاحظ ان نسبة الزيادة في الاستيرادات اخذت بالتزايد طيلة السنوات حتى في عامي (2008-2009) اثناء الازمة المالية العالمية وتداعياتها أي انها لم تتأثر بتلك الازمة وماتج عنها من انخفاض كبير في الواردات المالية بسبب انخفاض اسعار النفط وهو مايؤثر اللجوء الى سياسة الاقتراض لتمويل تلك الاستيرادات بسبب عجز الاقتصاد وعدم مرونته ازاء حجم تلك الاستيرادات .

اما الميزان التجاري فقد حقق عجزاً في عام 2004 مقداره (-297) مليون دولاراً بسبب القفزة الكبيرة التي حققتها الاستيرادات والتي فاقت الزيادة المتحققة في الصادرات كما يلاحظ ان الميزان التجاري لم يشهد حالة عجز طيلة سنوات الازمات باستثناء عام 2009 اذ حقق عجزاً مقداره (-12082) مليون دولاراً نتيجة لانخفاض الكبير في قيمة الصادرات في تلك السنة والتي بلغت (29430) مليون دولاراً مقارنة بعام 2008 في مقابل استمرار حجم الاستيرادات بالزيادة لنفس السنة ⁽¹⁾ . وكذلك حقق عجزاً مقداره (-17304) مليون دولاراً بسبب الحرب مع تنظيمات عصابات داعش الارهابية .

اهمية السياسة الكمركية في العراق:-

تلعب السياسة الكمركية دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني العراقي من حيث تنمية التجارة والزراعة والصناعة المحلية الوطنية اذ تتناول هذه السياسة تنظيم حركة البضائع المستوردة والمصدرة عبر اعفاء السلع المصدرة من كافة الرسوم والضرائب لكونها تعمل على حماية الانتاج الوطني والصناعات الناشئة من منافسة المنتج الاجنبي وتقليص الاستيرادات لتحقيق التوازن في الميزان التجاري مع العالم الخارجي ومن ثم يتطلب ان تكون هذه السياسة منسجمة مع الوضع الانتاجي والاستهلاكي للدولة، إذ يتم فرض رسوم كمركية عالية على البضائع المستوردة المنافسة للمنتجات المحلية الوطنية في حين تخفض هذه الرسوم على المواد الاولية لتشجيع الانتاج الصناعي والزراعي الوطنيين وتدعيم القدرة التنافسية للبلد⁽²⁾ .

ونظراً لأهمية السياسة الكمركية في الانظمة الاتحادية فقد اناطت دساتير تلك الانظمة تنظيم هذه السياسة الى السلطة الاتحادية⁽³⁾ . ومثل ذلك فعل المشرع الدستوري العراقي بجعل السياسة الكمركية من الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية.

ان السياسة الكمركية هي واحدة من اهم فروع السياسة الاقتصادية التي تسمح للدولة بالمشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية وهذا بفعل احتواء ادواتها على مزيج من ادوات السياسة المالية المتمثلة في الضرائب والرسوم الكمركية كجزء من السياسة الضريبية للدولة في منح الدعم للصادرات الوطنية وتوفير المعدات وتدريب موظفي الكمارك بمايسمح لادارة الكمارك بمواكبة التطورات العالمية في العمل الكمركي وكذلك التأثير والرقابة على اسعار الصرف والرقابة على اسعار السلع المستوردة⁽⁴⁾ .

(1) احسان جبر عاشور ، قياس تحليل العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة في العراق للعدة 2003-2009 ، مجلة جامعة الانبار، 2011، ص 9 .

(2) عثمان سلمان غيدان العبودي، الاشكالات الدستورية والقانونية في تنظيم الاختصاصات المالية الاتحادية (دراسة مقارنة)، الطبعة الاولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2019، ص 278-279 .

(3) عثمان سلمان غيدان العبودي ، نفس المصدر ص 279 .

(4) ايمان حسن محمود سوسة، مدى فعالية السياسة الجمركية المصرية في تحقيق اهداف المجتمع ، مجلة كلية

التجارة للبحوث العالمية ، العدد الاول ، المجلد الخامس والخمسون ، جامعة الاسكندرية ، يناير 2018 ،

رابعاً :- اهداف السياسة الجمركية :-

للسياسة الجمركية مجموعة اهداف نلخصها بالنقاط الآتية:-

1. تشجيع الاستثمارات وتعزيز القدرة للمنتجات الوطنية على منافسة المنتج الاجنبي .
2. تسهيل حركة التبادل التجاري بين الدول .
3. المساهمة في رفع إيرادات الخزينة العامة للدولة .
4. مراقبة حركة البضائع والمسافرين ووسائل النقل العابرة للحدود .
5. المساهمة في مراقبة الأنشطة التجارية لمنع غير المشروع منها في الدخول عبر الحدود الإقليمية الجمركية ووفقاً للتشريعات القانونية السارية المفعول .

خامساً:- خصائص السياسة الجمركية في العراق:-

تتميز السياسة الجمركية في العراق بمجموعة من الخصائص المتنوعة لتداخلها مع الجوانب المالية والنقدية والتجارية للدولة فضلاً عن العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية ذات البعد التشريعي والعملي وهذه الخصائص هي مايلي:-

1. تعد السياسة الجمركية جزءاً لا يتجزأ من السياسة المالية باعتبارها تساهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة عن طريق فرض الضرائب والرسوم الجمركية على الصادرات والواردات حيث تقوم الإدارة الجمركية بتحصيلها من حركة السلع الداخلة والخارجة العابرة للحدود الإقليمية للبلاد وفقاً لقانون التعريف الجمركية رقم 22 لسنة 2010 وايداعها في الخزينة العامة للدولة.
2. تعد السياسة الجمركية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة من خلال دعم وحماية المنتج الوطني وتسيير عمليات التبادل التجاري وتحسين معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاهداف المرجوة للدولة .
3. تتناول السياسة الجمركية بصورة رئيسية قطاع التجارة الخارجية الذي يضم حركة البضائع عند الاستيراد والتصدير حيث تسعى الدول عن طريقها التأثير في حركة تبادل السلع فتشجع الصادرات عبر اعفاءها من كافة الرسوم والضرائب الجمركية ومساعدتها على إيجاد اسواق خارجية لمنتجاتها. مما ينعكس على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وعلى زيادة موارد الدولة من النقد الاجنبي.
4. تسعى الدولة عن طريق اتباع سياسة جمركية معينة الى حماية الانتاج الوطني والصناعة الناشئة عبر اعفاء او تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية الداخلة في الصناعة والزراعة المحلية والآلات والمعدات والتجهيزات الانتاجية المستخدمة في الانتاج (1) .
5. تتأثر السياسة الجمركية بنظام التجارة الخارجية ومايرتبط به من معاهدات واتفاقيات دولية تتضمن تسهيلات جمركية او تخفيضات او اعفاءات مقدمة بين الاطراف المتعاقدة .

سادساً :- ادوات السياسة الجمركية :-

تعد السياسة الجمركية من اهم الادوات المالية والتجارية لأي دولة من خلال قيامها بتحصيل الإيرادات المالية للخزينة العامة للدولة وتحسين الوضع العام لها وتنقسم ادوات السياسة الجمركية الى مايلي :-

أ- **التعريف الجمركية :-** سبق ان تم التطرق الى مفهومها ونشأتها في الفصل الاول من هذه الدراسة وفي هذا الفصل سيم التطرق الى خصائصها بالتفصيل وانواعها واهدافها:-

1. خصائص التعريف الجمركية :-

- **ضريبة محمولة :-** ويقصد بها انه تقع على عاتق مالك البضاعة بصفته مستورداً او مصدراً او ناقلها او موكلها (الوكيل لدى الكمارك) مسؤولية تقديم التصريح لدى الكمارك عن كافة محتويات البضاعة ويقوم موظفي الكمارك حصراً بفحص البضاعة وجردها وتسعيها وتحديد التعريف الجمركية والرسوم الجمركية الواجب تحصيلها عن تلك البضاعة.
- **ضريبة موحدة :-** ان مصطلح موحدة يدل على ان القوانين والاجراءات الجمركية تطبق بصفة موحدة على كل اجزاء الاقليم الكركي للدولة كقاعدة عامة مع استثناء للمناطق الحرة من الرسوم الجمركية .
- **ضريبة عامة :-** ان التعريف الجمركية تفرض من دون الاخذ بعين الاعتبار نوعية الاشخاص (عموميين ، خواص ، وطنيين، اجانب) فان هيئات الدولة المختلفة يسري عليها نفس الشئ عندما تقوم بالاستيراد بنفسها لحسابها الخاص مع اعفاء لبعض الهيئات التضامنية كالهلال الاحمر . كما ان صفة العمومية تشمل جميع

(1) غزل الحوري , اثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية , بحث

مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد , جامعة دمشق, كلية الاقتصاد , 2015 , ص 142 .

البضائع التي تعبر الحدود السياسية للدولة وليس الاشخاص المالكين او المسؤولين عن البضائع لذا يكون الرقابة والتفتيش الكمركي وتقييم البضائع وتسعيرها على البضائع وليس الاشخاص⁽¹⁾.

2. انواع التعريف الكمركية في العراق :-

- **التعريف الذاتية :-** لكل دولة الحق في وضع تعريف كمركية خاصة بها وفقاً للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أي يمكنها ان تقوم بتعديلها في أي وقت من دون الرجوع الى اراء الدول الاخرى .
- **التعريف الاتفاقية :-** يتم تصنيفها وفقاً لنوع الاتفاق (اتفاق ثنائي او مشترك) وهي عكس الاتفاقية الذاتية.
- **التعريف التفاضلية :-** ان هذه التعريف تطبق في حالات خاصة او غير اعتيادية مثلاً وجود حالات الاعراق السلعي فهي تسمح للدولة بالتحرك السريع لحماية منتجاتها الوطنية وتسهيل التعامل مع مختلف الدول الاخرى .

3. اهداف التعريف الكمركية :-

- **مالية جبائية :-** حيث تساهم التعريف الكمركية بتحقيق مردودات مالية وجبائية تساعد في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق الضرائب الكمركية من تخفيض الواردات المنافسة للمنتج الوطني وتشجيع الصادرات دون ان يكون هناك اهمالاً للدور الاقتصادي والمالي الذي يؤمن الموارد المالية للخزينة العامة للدولة حيث ان ارتفاع الرسوم والضرائب الكمركية أو انخفاضها يؤثر بشكل مباشر في المردودات المالية والجبائية بالزيادة او النقصان .
- **تشجيع الاستثمار :-** تسعى الدول الى توسيع المشاريع الاستثمارية عن طريق السياسة التعريفية التي تعتمدها والتي تقوم على منح امتيازات اعفائية لبعض المنتجات والقطاعات من خلال تقديم اعانات تحفيزية لتشجيع عمليات الاستثمار في المجالات كافة .
- **حماية المنتج الوطني :-** في ظل التجارة الخارجية ومنافسة المنتج الاجنبي للمنتج الوطني ارتأت بعض الدول الى اتخاذ جملة من التدابير اهمها فرض ضريبة كمركية مرتفعة على البضائع المستوردة المشابهة للمنتج الوطني لغرض زيادة ثمنها في السوق المحلية وعدم قدرتها على منافسة المنتج المحلي.

المبحث الثاني

اساليب التحليل القياسية

تمهيد:

يستعرض هذا الفصل المفاهيم القياسية المستخدمة في دراسة وتحليل العلاقة بين الضرائب الكمركية والاستيرادات الزراعية للعدة (2003-2021) وكذلك توصيف وتقدير واختبار وتحليل نتائج هذه العلاقة

اولاً : السكون واختبارات جذر الوحدة

. مفهوم سكون السلسلة الزمنية وشرط السكون (Stationarity)

1. مفهوم سكون السلاسل الزمنية : Of Time Series

لقد ظهرت مؤخراً الكثير من الطرق والاختبارات الاحصائية في مجال القياس الاقتصادي والتي بدورها تقوم بتحليل وقياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية إذ أن الاختبارات المستخدمة في هذا المجال كانت تقليدية وبسيطة مثل (طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (O.L.S) والتي غالباً ما تكون نتائج تطبيقها غير دقيقة وتعطي تقديرات (زائفة) (Spurious) وان مفهوم العلاقة الزائفة هي علاقة انحدار ذات معامل تحديد عالي القيمة ومعنوية المعلمات المقدره تكون عالية ايضاً ، وبالرغم من العلاقة بين المتغيرات غير الحقيقية ، ويمكن الاستدلال عنها بوجود الانحدار الزائف Spurious Regression عند ارتفاع معامل التحديد (R^2) ، وارتفاع المعنوية الاحصائية للمعلمات المقدره (t) و (F) بدرجة كبيرة مع وجود ارتباط ذاتي (Autocorrelation) يظهر ذلك في قيمة اختبار داربن واتسون ($D-W$) ، لذا يفترض التأكد من مدى سكون بيانات السلاسل الزمنية قبل استخدامها ، فإذا كانت السلاسل الزمنية غير ساكنة ، ففي هذه الحالة يجب استخدام طرق مناسبة لجعلها مستقرة حتى نحصل على نتائج غير مضلله ، كذلك تعطينا تقديرات حقيقة وغير زائفة ، ولعل من ابرز الطرق المستخدمة في معالجة البيانات وجعلها مستقرة وهي أخذ الفرق الاول لهذه البيانات (First difference) وفي معظم الحالات تكون هذه السلاسل الزمنية ساكنة عند اخذ الفرق الأول لها ، وعندما تكون مستقرة ففي هذه الحالة يمكن الحصول على تقديرات حقيقية ومتجانسة لمعالم الدالة المقدره وبالتالي يمكن اجراء اختبارات العلاقات التكاملية لهذه المتغيرات والتكامل المشترك Cointegrating حتى يمكن استخدام أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) Error Correction

(1) محمدي الحريري ، محمد خالد المهابت، خالد شحاذه الطيب، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الكمركي،

جامعة دمشق - سوريا ، 2006 ، ص 41 .

Model في حال تحقق ذلك (1) فالسكون تتحقق عندما تكون الظاهرة خالية من الاتجاه العام ، أي عندما تكون السلسلة الزمنية للبيانات متذبذبة حول وسط حسابي ثابت وبشكل منفصل عن الزمن وتباين ثابت عبر الزمن ، والسكون لبيانات السلاسل الزمنية هي الخطوة الأولى من خطوات بناء أنموذج القياس الاقتصادي الديناميكي (2).

2. شرط السكون :-

يعد شرط السكون أساسيا" في دراسة السلاسل الزمنية ومعالجتها واستخدامها في عمليات التنبؤ، وما لم تكن السلسلة الزمنية ساكنة فلن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية، كقيمة معامل التحديد R^2 أو قيم (T, F) . وتعتبر السلسلة الزمنية (Y_t) ساكنة (Stationary) إذا تحققت الخصائص الآتية (3):

أ- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(Y_t) = \mu$ -----(1)

ب- ثبات التباين (Variance) عبر الزمن. $Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$ ----(2)

ج- إن يكون التغاير (Covariance) بين أي مدتين زمنيتين أو القيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية K بين القيمتين (Y_t, Y_{t-k}) وليس على القيمة الفعلية للزمن أو الوقت الفعلي الذي يحسب عنده التغاير . كما في المعادلة الآتية :-

$Cov(Y_t, Y_{t-k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t-k} - \mu)] = \gamma_k$ -----(3)

حيث إن:

μ : الوسط الحسابي .

σ^2 : ثبات التباين .

γ_k = معامل التغاير (معامل التباين المشترك) .

ثانياً : اختبارات جذر الوحدة (unit root tests) :

يعد اختبار جذر الوحدة من الاختبارات المهمة لاختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية ، إذ أن أسلوب أخذ الفروقات اللازمة حتى تتحول السلسلة الزمنية الى الاستقرارية هو أسلوب غير دقيق الى حد ما ، لأن احتمالية أخذ عدد من الفروقات أكثر من المطلوب يؤدي الى عدم دقة العمل ، لذلك فإن اختبار جذر الوحدة هو أسلوب يراد به معرفة عدد الفروقات اللازمة للسلسلة المدروسة من خلال تطبيق الطرق الاحصائية الخاصة بهذه الاختبارات والذي بدوره يعطي نتائج افضل من الطرق التقليدية (4) ، وقد يصعب أحيانا تحديد طبيعة السلسلة الزمنية (ساكنة أو غير ساكنة) سواء بالملاحظة البسيطة أو حتى بالرسم البياني ، هنا نلجأ الى استخدام مقاييس احصائية لاختبار وجود أو عدم وجود الاتجاه العام في السلسلة ، أبسط هذه المقاييس وأكثرها استعمالاً هي القيام بتقسيم السلسلة الزمنية الى قسمين متساويين ثم حساب المتوسط الحسابي لكل قسم فإذا كان المتوسطان الحسابيان متساويين أو قريبين من بعضهما البعض فيمكن القول لا يوجد اتجاه في السلسلة الزمنية، وبالتالي فهي ساكنة، أما اذا كان هناك عدم تساوي ملحوظ فأنا نستنتج ان هناك اتجاه، أي أن السلسلة الزمنية غير ساكنة، ويمكن التأكد أكثر من ذلك باختبار معنوية هذا الاختلاف، (أي التأكد من أن الاختلاف بين المتوسطين معنوي ولم يكن نتيجة الصدفة) (5). وتوجد هناك عدد من الطرق التي تستخدم في اختبار سكون السلاسل الزمنية وتتمثل في دالة الارتباط الذاتي (Autocorrelation Function)، وإحصائية Q والمعروفة أيضا بإحصائية (Box – pierce)، وإحصائية (Ljung – box)، وكذلك اختبار جذر الوحدة لديكي فولر (Dickey and Fuller) ، واختبار ديكي – فولر الموسع (Augmented Dickey

(1) Greene, William H, "Econometric Analysis", 7th, Edition, New York University, Prentice Hall, (2012). p913.

(2) الطائي ، فاضل عباس ، والشرابي ، نجلاء سعد ، المنطق المضطرب لنموذج سلسلة زمنية غير المروحة مع التطبيق ، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية ، المجلد (7) العدد (18) ، (2010) ، ص 93.

(3) Dickey, David A., and Wayne A. Fuller. "Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root." *Econometrica: journal of the Econometric Society*. 1981:PP 1057 – 1072.

(4) Tsay Rueys, (2012), " The Analysis of Financial Time Series", 3rd Edition John Wiley and , New Jersey, USA.72

(5) شيخي محمد ، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات ، الطبعة الاولى و دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2012، 200 – 201 .

(and Fuller)، واختبار فيليبس بيرون (Phillips And Perron) وسيتم مناقشة وتطبيق الاختبارين الأخيرين.

ثالثاً : اختبار ديكي – فولر الموسع (estTAugmented Dickey – Fuller) :

هناك اختبار ديكي – فولر (estT Dickey – Fuller) والذي يعاب عليه إنه غير ملائم في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي (Auto Correlation) على الرغم من سكون بيانات المتغيرات في النموذج المقدر، ولذلك يتم اللجوء إلى اختبار ديكي – فولر الموسع (estTAugmented Dickey – Fuller) .

يرمز لهذا الاختبار بالرمز (DF) يمتاز هذا الاختبار بإجراء الانحدار الذاتي لكل سلسلة مع الفرق الأول كمتغير تابع وادخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل ، فضلاً عن ذلك بإمكان استخدام تباطؤ الفرق الأول للمتغير لمدة زمنية واحدة⁽¹⁾.

قام ديكي وفولر في عام (1979) بوضع اختبار للمتغير فيما إذا كان يعاني من جذر الوحدة (Unit Root) ام هو في حركة عشوائية بيضاء (White Random Walk)⁽²⁾، فوضعا فرضين هما فرض العدم (Null Hypothesis):

إن المتغير (Y) فيه جذر الوحدة: $H_0 = Y \text{ has a Unit Root}$.

$$\epsilon = 0 \text{ (} p = 1 \text{)}$$

وهو كون المتغير يعاني من جذر الوحدة أي إن المتغير غير ساكن (Non Stationary) أي

المتوسط والتباين والتغاير للمتغير غير ثابت عبر السلسلة الزمنية، والفرض البديل (Alternative Hypothesis):

إن المتغير (Y) ساكن: $H_1 = Y \text{ Stationary}$.

$$\epsilon = 1 \text{ (} p = 0 \text{)}$$

هو كون المتغير لا يعاني من جذر الوحدة أي إنه ساكن (Stationary) أي إن المتوسط (Mean)

والتباين (Variance) والتغاير (Covariance) للمتغير ثابت عبر السلسلة الزمنية⁽³⁾.

$$\text{Mean : } E (Y_t) = u \text{ ----(4)}$$

$$\text{Variance : } \text{Var} (Y_t) = E (Y_t - u)^2 = \sigma^2 \text{ ----(5)}$$

$$\text{Covariance : } Y_K = E [(Y_t - u) (Y_{t+k} - u)] \text{ ----(6)}$$

فإذا كانت قيمة (P-Value) أقل من (5%) فإننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل. وهناك ثلاث حالات لكل فرض، وهي كالآتي⁽⁴⁾:

وجود اتجاه (Trend):

$$Y_{t-1} + ut + \theta_t = \epsilon \Delta Y \text{ ----(7)}$$

وجود اتجاه وحد ثابت (Constant And Trend) :

$$Y_{t-1} + ut = \theta_t + \epsilon + B_t \Delta Y \text{ ----(8)}$$

عدم وجود اتجاه وحد ثابت (Non Constant And Trend):

$$Y_{t-1} + u_t = \Delta Y \text{ ----(9)}$$

رابعاً : اختبار فيليبس – بيرون (Phillips–Perron Test):

يكون اختبار فيليبس بيرون (PP) هو البديل الأكثر استعمالاً لاختبار (ADF) إذ يعتمد اختبار (PP) على نفس الصيغ الثلاثة التي اعتمدها اختبار (ADF) لكن الاختلاف بين (PP) و (ADF) يكون في طريقة معالجة مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي ، بحيث تنفي الحاجة لإضافة عدد معين من تباطؤات المتغير التابع لحل مشكلة الارتباط الذاتي عند اختبار (PP) فيصح الأخير قيمة (t) من خلال استخدام طريقة غير معلمية ،

(3) عيسى ، سعد صالح ، ومصطفى ، منذر صابر ، أثر الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في العراق للمدة

2003 - 2015 ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (3) العدد (43) ، (2018) ، ص271

(4) J. D. Hamilton , Time Series Analysis , Princeton: Princeton University , 1994 : 528-529.

(1)- Damodar N. Gujarati , Basic Econometrics , 4th Edition , McGraw-Hill Higher Education , 2003: 797 - 818.

(2)- D. A. Dickey And W. A. Fuller , Distribution Of The Estimators For Autoregressive Time Series With A Unit Root , Journal Of The American Statistical Association 74 , 1979 : 427–431.

Non-Parametric كما إن اختبار (PP) يكون أكثر دقة من اختبار ADF خاصة في العينات الصغيرة ، ويشترك اختبار (PP) في نفس الجدول التكراري لاختبار (ADF) الذي تتعين من خلاله القيمة الحرجة ، وضع فيليبس وبيرون (Phillips And Perron) في عام (1988) اختباراً آخر للمتغير لمعرفة فيما إذا كان يعاني من جذر الوحدة (Unit Root) أم لا ، وقد قاما بوضع الفرضين العدم والبدل لديكي - فولر ، فضلاً عن نفس الشروط للاستقرارية والحالات لكل فرض⁽¹⁾.

ويختلف اختبار فيليبس - بيرون عن اختبار ديكي - فولر الموسع في إن اختبار ديكي - فولر الموسع يمكنه التعامل مع الارتباط المتسلسل (Serial Correlation) الموجود في حد الخطأ العشوائي عن طريق إضافة فروق الفترات الزمنية المتباطئة إلى المتغير المنحدر عليه، في حين إن اختبار فيليبس - بيرون يستعمل مصفوفة تغاير الارتباط الذاتي واختلاف التباين⁽²⁾ (Heteroskedasticity And Auto correlation Covariance Matrix) لنيوي وويست (Newey And West) ⁽³⁾، فضلاً عن كون اختبار فيليبس - بيرون أفضل من اختبار ديكي - فولر في العينات الصغيرة⁽⁴⁾.

خامساً : نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة غير الخطي (None Linear ARDL):

في عام 2014 ولتعرض نموذج ARDL السابق للعديد من الانتقادات من أبرزها عدم صحة الفرضية الخطية للنموذج، إذ أنه توجد العديد من الظواهر الغير خطية غير أنه يقتصر على الظواهر الخطية التي تمتاز بالنندرة، مما دفع (Shin) لوضع نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي للتوزيعات المتباطئة (NARDL) وذلك باستعمال عملية التجزئة الإيجابية والسلبية للمتغير غير الخطي لإيجاد علاقة الاجل القصير والطويل وإن هذا النموذج يعمل بفروض نموذج ARDL وبفرض شروطه ويمتاز عنه يأخذ بنظر الاعتبار احتمالية وجود علاقة اللاخطية في تأثير المتغير المستقل للمتغير التابع سوء في الاجل القصير أو الطويل.

المبحث الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين الإيرادات الكمركية

والميزان التجاري الزراعي في العراق للمدة (2003 - 2021).

أولاً : قياس وتحليل العلاقة بين الإيرادات الكمركية وبين الاستيرادات الزراعية في العراق للمدة (2003 - 2021).

أ. توصيف النموذج القياسي (الاستيرادات الزراعية):

جرى تقدير النموذج NARDL بتجزئة المتغير (X) الى موجب وسالب وكالاتي:

$$X_t = X_0 + X^+ + X^- \dots\dots\dots(1)$$

$$0) \dots\dots\dots(2) \quad X^- = , X^+ = \sum_{j=1}^t \Delta X^+ = \sum_{j=1}^t \max(\Delta X_j$$

$$0) \dots\dots\dots(3) \quad \sum_{j=1}^t \Delta X^- = \sum_{j=1}^t \min(\Delta X_j$$

ومن خلال هذا الافتراض يتكون لدينا انموذج NARDL_(p)، وكالاتي:

$$Y3_t = \sum_{j=1}^p \phi_j Y3_{t-j} + \sum_{j=0}^q (\theta_j^+ X_t^+ + \theta_j^- X_t^-) + \varepsilon_t \dots\dots\dots(4)$$

إذ إن:

$Y3_t$: الاستيرادات الزراعية.

x_t^+ : ارتفاع الإيرادات الكمركية.

x_t^- : انخفاض الإيرادات الكمركية.

(1)- P. C. B. Phillips And P. Perron , Testing for a Unit Root In Time Series Regression , Biometrika 75 , 1988 :335-346.

(2) Damodar N. Gujarati , BASICECONOMETRICS , op cit : 818 .

(3) - W. K. Newey And K. D. West , A simple , Positive Semi-Definite, Heteroskedasticity And Autocorrelation Consistent Covariance Matrix , Econometrica , 55 , 1987 : 703-708.

(4) Russell Davidson And James G. MacKinnon , Econometric Theory and Methods , New York: Oxford University Press , 2004 : 623.

قياس وتحليل العلاقة بين الإيرادات الكمركية والاستيرادات الزراعية للعدة (2021 - 2003)

و تمثل المعادلة المشار إليها اعلاه صيغة الأجل القصير لتوصيف نموذج NARDL والتي يفترض ان تكون معلماتها مستقرة وألا تعاني من مشكلتي الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين.

$$\Delta Y3_t = \rho \xi_{t-1} + \sum_{j=1}^{p-1} X_j \Delta Y3_{t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} (\phi_j^+ \Delta X_{t-j}^+ + \phi_j^- \Delta X_{t-j}^-) \dots\dots\dots(5)$$

إذ إن:

ξ_{t-1} : حد تصحيح الخطأ.

ρ : سرعة تصحيح الخطأ.

يتوجب ان يكون حد تصحيح الخطأ سالباً ومعنوياً، فضلاً عن سرعة تصحيح الخطأ هي الأخرى يجب أن تكون قيمتها ما بين (-1) و(0).

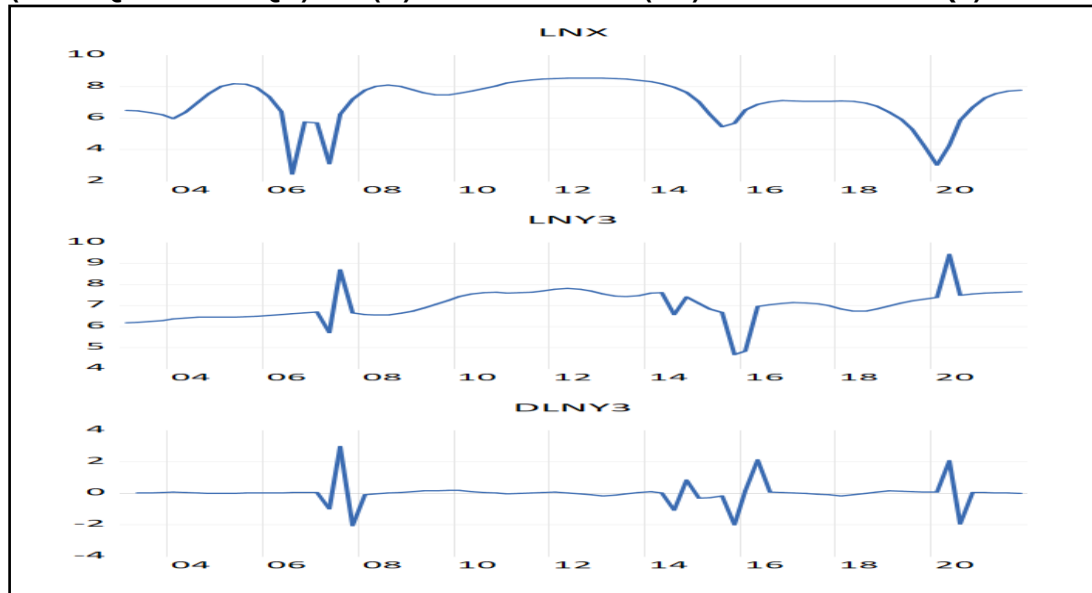
$$\Delta Y3_t = \rho Y3_{t-1} + \theta^+ X_{t-1}^+ + \theta^- X_{t-1}^- + \sum_{i=1}^{p-1} X_i \Delta Y3_{t-i} + \sum_{i=0}^{q-1} \pi_i \Delta X_{t-i} \dots\dots(6)$$

توضح هذه المعادلة صيغة الأجل الطويل لنموذج NARDL .

ب. تحديد بيانات النموذج القياسي (الاستيرادات الزراعية):

قام الباحث باستعمال بيانات الاستيرادات الزراعية (Y3)، فضلاً عن الإيرادات الكمركية كمؤشر للسياسة الكمركية (X) بملايين الدولارات الأمريكية وبالأسعار الجارية، وقد تم تحويل البيانات السنوية إلى بيانات فصلية للمدة (2021.Q4 – 2003.Q1) باستعمال طريقة (Litterman) وبأخذ صيغة اللوغاريتم الطبيعي وبهذا يتكون لدينا عدد المشاهدات (76) مشاهدة، والتي تظهر وفقاً للشكل البياني (1) الآتي:

الشكل (1): الاستيرادات الزراعية (Y3)، والإيرادات الكمركية (X) للمدة (2021.Q4 – 2003.Q1)



المصدر: من عمل الباحثان استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

ج. اختبارات جذر الوحدة للنموذج القياسي (الاستيرادات الزراعية):

ان السلسلة الزمنية لمتغير السياسة الكمركية (LnX) ساكنة (Stationarity) عند المستوى [I(0)]؛ كما تشير نتائج الجدول (3) في ادناه في حين ان السلسلة الزمنية لمتغير الاستيرادات الزراعية (LnY3) ساكنة عند الفرق الأول [I(1)]؛ إذ ان قيمة إحصائية (T) وكلتا الاختبارين (PP، ADF) أكبر من القيمة الجدولية، فضلاً عن ان قيمة (P – Value) أقل من (5%) وبالتالي رفض فرض عدم بكون السلسلة الزمنية وقبول الفرض البديل بكون السلسلة الزمنية عند المستوى [I(0)] لمتغير السياسة الكمركية (LnX) وسكون متغير الاستيرادات الزراعية (LnY3) عند الفرق الأول [I(1)].

الجدول (3): اختبار (PP، ADF) للنموذج القياسي (الاستيرادات الزراعية)

اختبارات جذر الوحدة:								
عند المستوى* (Level)					عند الفرق الأول			
الاختبارات المتغيرات	ADF		PP		ADF		PP	
	T-Statistic	Prob	T-tatistic	Prob	T-tatistic	Prob	T-tatistic	Prob
LnX	-3.043	0.036	-3.216	0.023	/	/	/	/
LnY3	-2.638	0.094	-2.579	0.107	-4.638	0.000	-4.579	0.000

المصدر: من عمل الباحثان استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

**قياس وتحليل العلاقة بين الإيرادات الكمركية والاستيرادات الزراعية للعدة
(2021 - 2003)**

الملاحظات: *يتضمن الانموذج عند المستوى حد التقاطع (Intercept)، وكذلك عند الفرق الأول.

ثانياً : تقدير العلاقة بين السياسة الكمركية وبين الاستيرادات الزراعية في العراق للمدة (2021 - 2003).

1. اختبار (F – Bounds Test) للتكامل المشترك للانموذج القياسي (الاستيرادات الزراعية):

توجد علاقة طويلة الاجل بين متغيري البحث (السياسة الكمركية والاستيرادات الزراعية)، كما يظهر في الجدول (3) إذ إن قيمة إحصائية (F-Bounds Test) المحسوبة (9.38) فهي أكبر من جميع الحدود العليا الجدولية ولجميع مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%) على التوالي، وبالتالي رفض فرض عدم وجود علاقة طويلة الاجل، وقبول الفرض البديل بوجود علاقة طويلة الاجل بين السياسة الكمركية والاستيرادات الزراعية.

الجدول (4): اختبار (F) للحدود الانموذج القياسي (الاستيرادات الزراعية)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	9.379720	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size		Finite Sample: n=75		
	72	10%	2.725	3.455
		5%	3.253	4.065
		1%	4.458	5.41
		Finite Sample: n=70		
		10%	2.73	3.445
		5%	3.243	4.043
		1%	4.398	5.463

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

ثالثاً : اختبارات جودة الانموذج القياسي (الاستيرادات الزراعية):

أن بواقي انموذج NARDL لا تعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي كما يظهرها اختبار (Breusch – Godfrey) حيث يبين الجدول (4) ان قيمة (Prob. Chi-Square) تبلغ (0.089) فهي أكبر من (5%) مما يعني قبول فرض عدم ورفض الفرض البديل أي إن بواقي الانموذج خالية من مشكلة الارتباط التسلسلي، كما وان النموذج المقدر لا يعاني من عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity) في البواقي إذ يؤكد اختبار (Breusch – Pagan – Godfrey) ذلك فمن خلال قيمة (Prob. Chi-Square) والبالغة (0.5085) وهي أكبر من (5%) مما يعني قبول فرض عدم ورفض الفرض البديل بثبات التباين لبواقي انموذج NARDL المقدر، فضلاً عن ذلك يثبت اختبار (Ramsey RESET) ان الانموذج المقدر جيد التوصيف وذلك من خلال قيمة إحصائية (F) (1.587) وقيمة (P- Value) لها (0.2124) وهي أكبر من (5%) وبالتالي رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل بخلو الانموذج من مشكلة خطأ التوصيف، كما وان معلمات النموذج المقدر مستقرة (Stable) كما يمكن لحظها في اختباري (CUSUM & CUSUM – squared) إذ يقع خط التقدير بين حدي الثقة عند مستوى معنوية (5%) مما يعني قبول فرض عدم ورفض الفرض البديل.

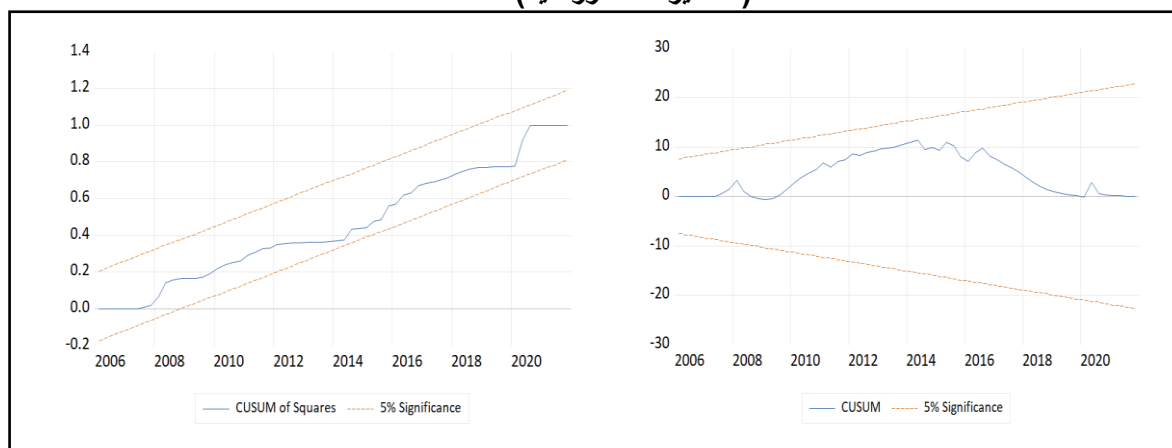
قياس وتحليل العلاقة بين الإيرادات الكمركية والاستيرادات الزراعية للعدة (2021 - 2003)

الجدول (5): اختبارات جودة تقدير انموذج NARDL (الاستيرادات الزراعية)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	2.230055	Prob. F(2,62)	0.1161
Obs*R-squared	4.831889	Prob. Chi-Square(2)	0.0893
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.872221	Prob. F(7,64)	0.5333
Obs*R-squared	6.270533	Prob. Chi-Square(7)	0.5085
Scaled explained SS	10.51015	Prob. Chi-Square(7)	0.1615
Ramsey RESET Test Equation: NARDL Omitted Variables: Squares of fitted values Specification: LNY3 LNY3(-1) LNX_POS LNX_POS(-1) LNX_NEG LNx_NEG(-1) LNx_NEG(-2) LNx_NEG(-3) C			
	Value	df	Probability
t-statistic	1.259707	63	0.2124
F-statistic	1.586862	(1, 63)	0.2124
Likelihood ratio	1.791093	1	0.1808

المصدر: من عمل الباحثان استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

**الشكل (2): اختباري CUSUM & CUSUM – squared لانموذج NARDL الثالث
(الاستيرادات الزراعية)**



المصدر: من عمل الباحثان استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

رابعاً : تقدير انموذج NARDL (الاستيرادات الزراعية):

يلحظ من نتائج تقدير انموذج NARDL ضمن الجدول (5) في ادناه ان السياسة الكمركية توضح حوالي (53%) من التغيرات الحاصلة في الاستيرادات الزراعية للعراق وذلك من خلال قيمة (R^2) والبالغة (0.5317)، فضلاً عن ذلك يعد الانموذج المقدر معنوي من الناحية الاحصائية فمن خلال قيمة إحصائية F والبالغة (10.382) فضلاً عن قيمة Prob لها تساوي (0.000) فهي اقل من (5%) مما يعني رفض فرض العدم بعدم معنوي انموذج NARDL المقدر وقبول الفرض البديل بمعنوية انموذج NARDL المقدر، وقد تم اعتماد تفسير نتائج الانموذج وفقاً للآتي:

1- التفسير الاحصائي للانموذج:

يظهر وجود علاقة عكسية غير خطية طويلة الاجل بين السياسة الكمركية وبين الاستيرادات الزراعية في العراق ضمن نتائج الجدول (6) ؛ فزيادة السياسة الكمركية (LNx) بنسبة (1%) سيؤدي لانخفاض الاستيرادات الزراعية للعراق (LNY3) بنسبة (0.21 %)، في حين ان انخفاض السياسة الكمركية (LNx) بنسبة (1%) سيؤدي لزيادة الاستيرادات الزراعية للعراق (LNY3) بنسبة (0.27 %)، كما وان حصول أي اختلال في الاجل القصير عن توازن الاجل الطويل فسيقوم نموذج تصحيح الخطأ بإعادة التوازن وبسرعة (-0.6105) فصلياً، مما يعني أن (61.05 %) من عدم التوازن في صدمة الفصل الأخير سيتم تصحيحها في الفصل الحالي.

**قياس وتحليل العلاقة بين الإيرادات الكمركية والاستيرادات الزراعية للعدة
(2021 - 2003)**

الجدول (7): انموذج NARDL (الاستيرادات الزراعية)

Dependent Variable: LNY3 Method: ARDL Date: 04/14/23 Time: 13:22 Sample (adjusted): 2004Q1 2021Q4 Included observations: 72 after adjustments Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (4 lags, automatic): LNX_POS LNX_NEG Fixed regressors: C Number of models evaluated: 100 Selected Model: ARDL(1, 1, 3) Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNY3(-1)	0.389454	0.111907	3.480173	0.0009
LNX_POS	-0.057606	0.045368	-1.269749	0.2088
LNX_POS(-1)	-0.070431	0.043397	-1.622940	0.1095
LNX_NEG	0.136725	0.056018	2.440756	0.0174
LNX_NEG(-1)	-0.262099	0.071504	-3.665499	0.0005
LNX_NEG(-2)	0.124921	0.077739	1.606938	0.1130
LNX_NEG(-3)	-0.162813	0.062011	-2.625533	0.0108
C	4.187133	0.748259	5.595834	0.0000
R-squared	0.531738	Mean dependent var	7.063074	
Adjusted R-squared	0.480522	S.D. dependent var	0.699107	
S.E. of regression	0.503880	Akaike info criterion	1.571481	
Sum squared resid	16.24927	Schwarz criterion	1.824444	
Log likelihood	-48.57332	Hannan-Quinn criter.	1.672186	
F-statistic	10.38225	Durbin-Watson stat	2.243335	
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من عمل الباحثان استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).
الجدول (8): انموذج NARDL (الاستيرادات الزراعية) للأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test Dependent Variable: D(LNY3) Selected Model: ARDL(1, 1, 3) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 04/14/23 Time: 13:22 Sample: 2003Q1 2021Q4 Included observations: 72				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.187133	0.748259	5.595834	0.0000
LNY3(-1)*	-0.610546	0.111907	-5.455856	0.0000
LNX_POS(-1)	-0.128037	0.046774	-2.737344	0.0080
LNX_NEG(-1)	-0.163265	0.045654	-3.576131	0.0007
D(LNX_POS)	-0.057606	0.045368	-1.269749	0.2088
D(LNX_NEG)	0.136725	0.056018	2.440756	0.0174
D(LNX_NEG(-1))	0.037891	0.071998	0.526280	0.6005
D(LNX_NEG(-2))	0.162813	0.062011	2.625533	0.0108
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNX_POS	-0.209709	0.085819	-2.443610	0.0173
LNX_NEG	-0.267408	0.082701	-3.233416	0.0019
C	6.858015	0.279911	24.50069	0.0000
EC = LNY3 - (-0.2097*LNX_POS -0.2674*LNX_NEG + 6.8580)				

المصدر: من عمل الباحثان استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).
2- التفسير الاقتصادي للانموذج:

يلحظ وجود علاقة عكسية غير خطية طويلة الاجل بين السياسة الكمركية والاستيرادات الزراعية ضمن نتائج الجدول (8) اعلاه ؛ إذ إن زيادة الإيرادات الكمركية والمتمثلة بزيادة الضريبة الكمركية بنسبة معينة سيخفض من الاستيرادات الزراعية بحوالي خمس تلك الزيادة في حين ان انخفاض الضريبة الكمركية بنسبة معينة سيزيد من الاستيرادات الزراعية بحوالي ربع تلك النسبة، وبذلك فان تأثير السياسة الكمركية في الاستيرادات الزراعية يعد أيضاً منخفضاً نسبياً؛ ويعود ذلك لطبيعة السلع الزراعية التي اكدتها الانموذج المقدر بكونها منخفضة المرونة نتيجة لعدم وجود بدائل قريبة منها في ظل تراجع الناتج المحلي الإجمالي الزراعي وتزايد عدد سكان العراق بنحو مفرط (معدل نمو السكان 3% سنوياً) وهذه العوامل تشكل تحدياً كبيراً بوجه الامن الغذائي للعراق.

الجدول(9): نموذج تصحيح الخطأ لانموذج NARDL (الاستيرادات الزراعية)

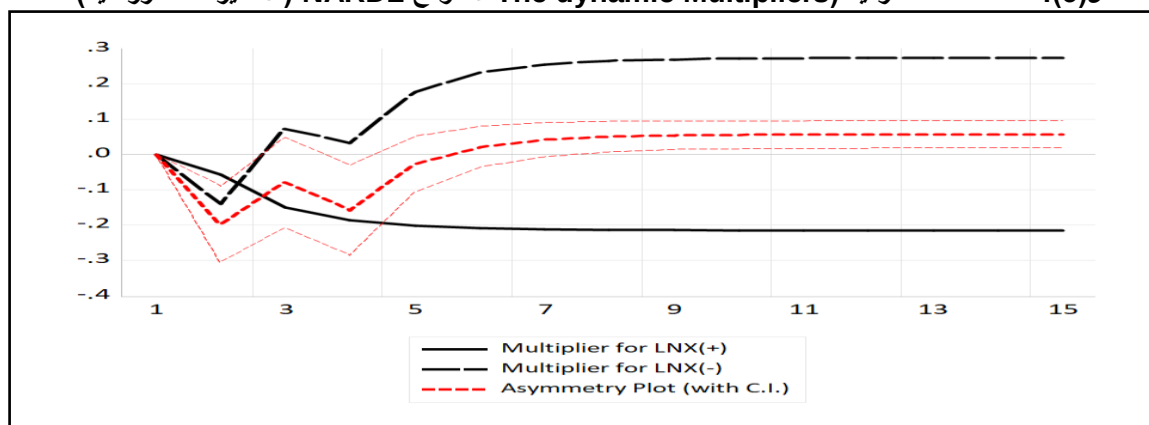
ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LNY3)				
Selected Model: ARDL(1, 1, 3)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 04/14/23 Time: 13:23				
Sample: 2003Q1 2021Q4				
Included observations: 72				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNX_POS)	-0.057606	0.036090	-1.596197	0.1154
D(LNX_NEG)	0.136725	0.051568	2.651355	0.0101
D(LNX_NEG(-1))	0.037891	0.066623	0.568738	0.5715
D(LNX_NEG(-2))	0.162813	0.056347	2.889454	0.0053
CointEq(-1)*	-0.610546	0.097420	-6.267183	0.0000

المصدر: من عمل الباحثان استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

خامساً: تقدير المضاعفات الحركية (The dynamic Multipliers) لانموذج NARDL (الاستيرادات الزراعية):

ان حصول صدمة في السياسة الكمركية ستؤدي الى انخفاض الاستيرادات الزراعية في الفصل الأول عند (2%) كما يبين الشكل (3) في ادناه إلا ان الاستيرادات الزراعية ستزداد في الفصل الثاني إلا انها ستبقى دون مستوى التوازن الأصلي قبل الصدمة بحوالي (1%)، وفي الفصل الثالث ستتخفف الاستيرادات الزراعية الى (1.5%) عن الوضع التوازني؛ إلا انها ستزداد في الفصل الرابع بعد الصدمة (بعد سنة من الصدمة) لتصل ذروتها بعد سنة (بعد سنتين من الصدمة) عند زيادة عن الوضع التوازني قبل الصدمة بحوالي (0.5%) والتي ستستمر للأجل الطويل.

الشكل(3): المضاعفات الحركية (The dynamic Multipliers) لانموذج NARDL (الاستيرادات الزراعية)



المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :-

1. تحقق فرضية البحث المتمثلة بعدم فاعلية الضرائب الكمركية الحد من الاستيرادات غير المرغوب بها ولاسيما الزراعية منها، وأبقاء معدلات الاستيرادات مرتفعة فضلاً عن الإبقاء على رسم ضريبة إعادة الإعمار 5% خلال أغلب مدة الدراسة، حتى بعد تطبيق قانون التعريفة الكمركية رقم 22 لسنة 2010 في عام 2018 بقيت الاستيرادات مرتفعة بسبب فرض الضرائب المنخفضة على غالبية السلع الزراعية المستوردة فضلاً عن وجود إعفاءات للسلع المستوردة لجهات معينة. وكذلك ضعف الدور التنموي للتعريفة الكمركية، إذ لا زال القطاع الزراعي يساهم بنسب ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي.
2. تبين بأن هناك علاقة وثيقة تبادلية بين الضرائب الكمركية والاستيرادات الزراعية وبشكل عكسي سلبى وبأنتاهين ، فعند ارتفاع أو انخفاض الضرائب الكمركية فإن الاستيرادات الزراعية تتغير تبعاً لذلك .
3. نتج عن إزالة الحماية الكمركية لمنتجات القطاع الزراعي انخفاض الإنتاج في هذا القطاع وتراجع الإمدادات الغذائية في السوق المحلية، الأمر الذي نجم عنه زيادة الفجوة الغذائية في العراق، وانخفاض مستوى الاكتفاء الذاتي، وانخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الزراعي، الأمر الذي ترتب عليه فقدان الأمن الغذائي في العراق كما ان غياب الحماية الكمركية عن القطاع الزراعي ساهم في تسريح عدد

قياس وتحليل العلاقة بين الإيرادات الجمركية والاستيرادات الزراعية للعدة (2003 - 2021)

كبير من العاملين في هذين القطاع وهو ما انعكس بشكل سلبي على مستوى المعيشة لهؤلاء العمال وزيادة البطالة في القطاع الزراعي .

4. إنخفاض فعالية الإيراد الجمركي في تخفيض الاستيرادات الزراعية من القطاع الزراعي في العراق ويتضح ذلك من خلال أنخفاض نسب الجدار الجمركي والعلاقة الطردية بين زيادة الإيراد الجمركي والاستيرادات الزراعية التي تعود الى إن هذه الزيادة في الإيراد الجمركي ناتجة عن زيادة الاستيرادات الزراعية وفتح المنافذ أمام دخول السلع الزراعية وليس نتيجة لتفعيل قانون ضريبي يحمي الإنتاج المحلي الزراعي مما يؤثر بشكل سلبي على الأمن الغذائي العراقي والميزان التجاري.

التوصيات :-

1. الاهتمام بالضرائب الجمركية باعتبارها مورد مالي مهم ومؤثر في القضاء على مشكلة الإغراق السلمي من المنتجات الزراعية المنافسة من خلال تقليل حجم الاستيراد الزراعي وزيادة الصادرات الزراعية المحلية وبالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والنهوض بواقع الاقتصاد العراقي .
2. ضرورة قيام السلطة الاقتصادية بحوكمة الاستيرادات الزراعية ، والتقليل من منح إجازات الاستيراد أو أن يتم منحها وفق ضوابط شديدة من أجل حصر عملية الاستيراد الزراعي وحماية الإنتاج المحلي الزراعي من المنافسة الشديدة فضلاً عن تحقيق مستوى عالٍ من الأمن الغذائي من خلال الاستقرار السعري في الأسواق المحلية والخارجية .
3. توفير الحماية الجمركية والعمل على رفع الجدار الجمركي ولاسيما لمنتجات القطاع الزراعي عن طريق فرض ضرائب جمركية مرتفعة او متصاعدة على السلع المماثلة للإنتاج المحلي الزراعي .بشكل يجعل أسعارها تقارب أسعار السلع الزراعية المحلية، والهدف من هذا زيادة قوة منافسة الإنتاج المحلي للسلع الزراعية المستوردة والحصول على الإيرادات المالية اللازمة للنهوض بالقطاع الزراعي. وتفعيل قانون مكافحة وحماية المنتج والمستهلك الذي شرع في مجلس النواب العراقي 2009. مع تأسيس مديرية خاصة لمكافحة ظاهرة الإغراق السلمي لإبراز مدى خطورة هذه الظاهرة على مستقبل اقتصاد العراق.
4. فرض الضرائب الجمركية على السلع الزراعية الممكن انتاجها محلياً بنسبة اعلى من السلع غير القادر على انتاجها ومن ثم تحفيز الارتباطات الامامية والخلفية لهذه المنتجات ، وما أن يكون هناك جهازاً انتاجياً مرناً يكون الوقت مناسب لاتباع سياسة تخفيض سعر الصرف لينعكس ذلك بشكل ايجابي أكثر وضوحاً على الميزان التجاري.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

1. احسان جبر عاشور ، قياس تحليل العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة في العراق للعدة 2003-2009 ، مجلة جامعة الانبار، 2011، ص 9 .
2. احمد سليمان ياسين الصفار، السياسة الضريبية في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 1983، ص 328.
3. اشرف علي الصوص ، التجارة الدولية ، الاسس والتطبيقات ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن ، 2016 ، ص 691 .
4. ايمان حسن محمود سوسة، مدى فعالية السياسة الجمركية المصرية في تحقيق اهداف المجتمع ، مجلة كلية التجارة للبحوث العالمية ، العدد الاول ، المجلد الخامس والخمسون ، جامعة الاسكندرية ، يناير 2018 ، ص 2
5. ايمان حسن محمود سوسة، مدى فعالية السياسة الجمركية المصرية في تحقيق اهداف المجتمع ، مجلة كلية التجارة للبحوث العالمية ، العدد الاول ، المجلد الخامس والخمسون ، جامعة الاسكندرية ، يناير 2018 ، ص 2.
6. توفيق عباس عبد عون المسعودي، السياسة التجارية ودورها في التنمية الصناعية في العراق (1970-1980)، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، 1990، ص 139.
7. شيخي محمد ، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات ، الطبعة الاولى و دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2012 ، 200 - 201 .
8. الطائي ، فاضل عباس ، والشرابي ، نجلاء سعد ، المنطق المضرب لنموذج سلسلة زمنية غير المراوحة مع التطبيق ، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية ، المجلد (7) العدد (18) ، (2010) ، ص 93.
9. عبد العزيز عبد الرحيم سيمان، اسس التبادل التجاري ، مؤسسة اروى للطباعة والتجارة العامة ، 2008، ص 183-187

10. عثمان سلمان غيدان العبودي، الاشكالات الدستورية والقانونية في تنظيم الاختصاصات المالية الاتحادية (دراسة مقارنة)، الطبعة الاولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2019، ص 278-279 .
11. عيسى ، سعد صالح ، ومصطفى ، منذر صابر ، أثر الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في العراق للمدة 2003 - 2015 ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (3) العدد (43) ، (2018) ، ص 271
12. غزل الحوري ، اثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية ، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد ، جمعة دمشق، كلية الاقتصاد ، 2015 ، ص 142 .
13. محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعة للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ص 621 .
14. محدي الحريري ، محمد خالد المهابت، خالد شحاذه الطيب، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، جامعة دمشق – سوريا ، 2006 ، ص 41 .

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. Damodar N. Gujarati ، Basic Econometrics ، 4th ed Edition ، McGraw-Hill Higher Education ، 2003: 797 - 818.
2. Dickey، David A.، and Wayne A. Fuller. "Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root." *Econometrica : journal of the Econometric Society*. 1981:PP 1057 – 1072.
3. Greene،William H، "Econometric Analysis"،7th،Edition، New York D. A. Dickey And W. A. Fuller ، Distribution Of The Estimators For Autoregressive Time Series With A Unit Root ، Journal Of The American Statistical Association 74 ، 1979 : 427–431.
4. J. D. Hamilton ، Time Series Analysis ، Princeton: Princeton University،1994:528-529
5. P. C. B. Phillips And P. Perron ، Testing for a Unit Root In Time Series Regression ، *Biometrika* 75 ، 1988 :335–346.
6. Russell Davidson And James G. MacKinnon ، *Econometric Theory and Methods* ، New York: Oxford University Press ، 2004 : 623.
7. Tsay Rueys ، " The Analysis of Financial Time Series" ، 3rd Edition John Wiley and ، New Jersey، University، Prentice Hall،(2012).p913.
8. W. A. Fuller ، Introduction To Statistical Time Series ، 2nd ed ، New York: W. K. Newey And K. D. West ، A simple ، Positive Semi-Definite، Heteroskedasticity And Autocorrelation Consistent Covariance Matrix ، *Econometrica*،55،1987:703-708. Wiley ، 1996.

Measuring and analyzing the relationship between customs revenues and agricultural imports for the period (2003-2021)

Sameer Abd Shamran Mohsen / Researcher / Sameerabd575@uomustansiriyah.edu.iq
Prof. Dr. Raad Aidan Obaid Al-Atabi/Al-Mustansiriya University/College of
Administration and Economics/idanraad@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The research aims at analyzing, measuring and estimating the causal relationship between customs revenues and agricultural imports, and the extent of their interdependence with causal relationships that may be in one or both directions (back feed) according to the logic of the economic theory, which states that there is an inverse logical relationship between the customs tariff policy and imports of goods. And agricultural services as whenever The more customs taxes are imposed on imported goods and services, the lower the demand for them, and thus the lower the volume of imports from them, and this effect is a negative and significant effect. For the standard concepts used in the analysis of time series, the third topic was devoted to measuring and analyzing the relationship between customs policy and agricultural imports for the period (2003-2021). As the increase in customs revenues, represented by an increase in the customs tax by a certain percentage, will reduce agricultural imports by about a fifth of that increase, while a decrease in the customs tax by a certain percentage will increase agricultural imports by about a quarter of that percentage.

Keywords: customs revenues, customs tariff, agricultural imports.
